

مشاريع البنية التحتية الخليجية المشتركة
نحو تكامل اقتصادي خليجي
مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون



المؤتمر الرابع للجمعية الاقتصادية العمانية
(مسقط 19-20 ديسمبر 2010م)

المحتويات

- الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون .
- مشاريع البنية التحتية المشتركة بين دول المجلس — تكامل قطاع النقل والمواصلات .
- مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون.
- الفرص والتحديات.
- الدروس المستفادة - التوصيات.

الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون

➤ وقعت بمدينة مسقط في الدورة (22) للمجلس الاعلى (31 ديسمبر 2001م) ومن أهم أهدافها:

- ✓ تحديد قواعد العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون وتنميتها وتدعيمها .
- ✓ تقريب السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة بدول المجلس.

➤ يتبنى المجلس الأعلى العديد من القرارات الداعمة للتكامل في المجال الاقتصادي والتي دفعت العمل المشترك خطوات كبيرة للإمام ، أهمها الاتحاد الجمركي ، السوق الخليجية المشتركة ، التكامل الانمائي ، الاتحاد الاقتصادي والنقدي ، ومشروع سكة حديد دول مجلس التعاون.

الاتفاقية الاقتصادية — النقل والبنية التحتية

➤ حققت دول المجلس (2081م-2010م) العديد من الانجازات المحورية في مشاريع النقل والمواصلات والبنية التحتية المشتركة الداعمة للتكامل والوحدة الاقتصادية بين دول المجلس.

➤ تعمل دول المجلس على تكثيف الجهود لتطوير العمل المشترك في قطاع النقل والمواصلات والبنية التحتية من خلال:

✓ تذليل التحديات بهدف معاملة وسائط نقل الركاب والبضائع وخدماتها معاملة وسائط النقل الوطنية.

✓ تبني سياسات تكاملية في إقامة مشاريع البنية التحتية المشتركة كالسكك الحديدية ، الطرق ، الموانئ والمطارات بهدف تسهيل التبادل التجاري وتحقيق تنمية اقتصادية مشتركة مستدامة وتسهيل حركة نقل المواطنين والسلع.

مشاريع البنية التحتية المشتركة بدول المجلس - النقل والمواصلات

- مشروع سكة حديد دول المجلس (2003م - 2017م).
- مشروع قاعدة المعلومات الجغرافية للنقل.
- مشروع تكامل وسائل النقل بدول المجلس.
- مشاريع تكامل سياسات النقل البري والجوي والبحري كمنظومة نقل إقليمية ومتكاملة.
- مشروع الربط الكهربائي (1996م - 2011م).

أهمية قطاع النقل والمواصلات بدول المجلس

- يحظى قطاع النقل بأنواعه (بري ، بحري ، جوي) بالاهتمام الكبير من قادة دول المجلس بهدف تطويرة والارتقاء به حيث أن العديد من مجالات التعاون الأخرى تعتمد على قطاع النقل في تنفيذ خططها التنموية.
- وتعمل دول المجلس على المشاريع المشتركة لربطها بشبكة من الطرق السريعة وتنويع خيارات السفر جواً وتطوير الموانئ الرئيسية أمام الملاحة العالمية وإنشاء مشروع سكة حديد دول المجلس للإسهام في رفع ميزان التبادل التجاري والاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء.
- كما تشهد دول المجلس نمواً مضطرد على الصعيد الاقتصادي والسكاني والذي يستدعي ضرورة تطوير وتوسيع بنية تحتية وخدمات للنقل البري والجوي والبحري في دول المجلس.

تطور قطاع النقل والمواصلات بدول المجلس

- من المتوقع أن ينمو الطلب على القطاع اطرادا بالنتاج المحلي الإجمالي وبالنمو السكاني لدول المجلس.
- أن النمو المتوقع للنتاج المحلي الإجمالي لدول المجلس (150%) في عام 2025 م ، والنمو السكاني (50%) ، اي ما يقارب (33.5 إلى 50 مليون ساكن) في عام 2025م.
- فمن المتوقع أن ينمو الطلب على النقل الجوي من (40%) إلى (90%) في عام 2028 م ، وعلى النقل البري من (60%) في عام 2017م (البداية المتوقعة لتشغيل مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون) إلى (120%) في عام 2028م.
- يعتبر قطاع النقل البيئية والوسيلة التي تدعم وتساند استمرارية باقي القطاعات الاقتصادية للتكامل والنمو والازدهار بين دول المجلس.

البنك الدولي 2009م

الدولة	عدد السكان	المساحة (كم2)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون US\$)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (US\$)
مملكة البحرين	757,789	716	15,828	21,421
دولة قطر	836,082	11,437	52,722	64,193
دولة الكويت	2,662,966	17,818	101,647	39,103
سلطنة عمان	2,599,551	309,500	35,728	14,031
المملكة العربية السعودية	24,157,431	2,240,000	356,630	15,061
دولة الإمارات العربية المتحدة	4,364,746	83,600	163,296	38,436

قطاع النقل والمواصلات — البنية التحتية

- أن تطوير بنية تحتية إقليمية متكاملة في قطاع النقل والمواصلات بين دول المجلس سيعمل على:
 - ✓ توفير قدرات ووسائل نقل إضافية لتلبية الاحتياج المتزايد على نقل الركاب والبضائع.
 - ✓ رفع القدرة التنافسية لقطاعات النقل والمواصلات ومنه التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.
 - ✓ الإسهام بشكل فاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المجلس عن طريق توفير وسائل نقل اقتصاديه ، آمنة ، وذات تأثير محدود على البيئة.
 - ✓ توفير الفرص الوظيفية والتخفيف من البطالة لمواطني دول المجلس.

مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون

- مشروع إقليمي تكاملي يربط دول مجلس التعاون بسكة حديد بدأ من مدينة الكويت الى المملكة العربية السعودية مروراً بمدينة الدمام إلى مملكة البحرين عن طريق الجسر المقترح إنشاؤه موازياً لجسر الملك فهد مروراً بمملكة البحرين إلى دولة قطر عبر جسر قطر — البحرين المزمع إنشاؤه .
- ويستمر من مدينة الدمام إلى دولة قطر عن طريق منفذ سلوى إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عبر منفذ البطحاء إلى أبوظبي — العين ومن ثم إلى سلطنة عمان عبر صحار إلى مسقط.
- يرتبط المشروع بالعديد من شبكات السكك الحديدية الوطنية وخطوط المترو والموانئ والمطارات في الدول الأعضاء.

المسار المقترح لسكة حديد دول مجلس التعاون



مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون

- طول المسار (2117 كم) للاستخدام المزدوج لنقل الركاب والبضائع.
- سرعة قطارات نقل الركاب (200 كم/الساعة) ولنقل البضائع (80-120 كم/الساعة) باستخدام وقود الديزل.
- ✓ سيتم ربط مدينة المنامة بمملكة البحرين بالمدينة التعليمية بدولة قطر (120 كم) بسكة حديد باستخدام قطارات كهربائية لنقل الركاب بسرعة (350 كم/الساعة).
- ✓ اعتمدت سلطنة عمان استخدام قطارات كهربائية لنقل الركاب بسرعة (200 كم/الساعة).
- قدرت تكلفة إنشاء البنية التحتية لسكة الحديد (15.4 مليار) دولار أمريكي.

مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون

- المشروع ذو وجدوى مالية حيث قدر العائد المالي بـ (18%) من نقل البضائع و بـ (20%) من نقل الركاب.
- المشروع ذو وجدوى اقتصادية حيث قدر العائد الاقتصادي الإجمالي (13.5%).
- البداية المتوقعة لتشغيل سكة الحديد هي عام (2017م).
- تم استخدام أفضل المواصفات والمعايير والمقاييس المتوفرة إقليمياً وعالمياً في قطاع السكك الحديدية للمشروع.
- توزيع حصص تكلفة إنشاء البنية التحتية للمشروع بناءً على تكلفة الإنشاء بكل دولة من دول المجلس التعاون.

الأطوال والتكاليف الإجمالية الإضافية للمشروع		أطوال وتكاليف السكك الحديدية الوطنية المشتركة مع سكة حديد دول المجلس		الطول / التكلفة الإجمالية		الدولة
الطول	التكلفة (مليار \$) (الطول	التكلفة (مليار \$)	الطول	التكلفة (مليار \$)	
145	1.0	0	0	145	1.0	دولة الكويت
515	3.4	180	0.4	695	3.8	المملكة العربية السعودية
64	2.7	0	0	64	2.7	مملكة البحرين
83	0.3	200	0.5	283	0.8	دولة قطر
16	0.2	668	4.2	684	4.4	دولة الإمارات العربية المتحدة
80	0.7	226	2.1	306	2.8	سلطنة عمان
903	8.3	1274	7.2	2177	15.5	الإجمالي

الأبعاد الاستراتيجية للمشروع

- سيعمل على رفع ميزان التبادل التجاري والنمو الاقتصادي بين دول المجلس - دعم اتفاقية الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة.
- سيوفر فرصاً كبيرة لتوظيف العمالة الخليجية وتوطين الصناعات المساندة لقطاع السكك الحديدية.
- المحافظة على البيئة باستخدام أفضل المواصفات العالمية لتوفير عوامل السلامة والجودة لنقل الركاب والبضائع.
- اضافة وسيلة نقل متكامل مع وسائل النقل الأخرى وتتواءم مع شبكات السكك الحديدية الوطنية بدول مجلس التعاون.
- تخفيض تكاليف الصيانة للطرق نتيجة نقل نسبة كبيرة من البضائع بالسكك الحديدية.

البعد الإقليمي والدولي للمشروع

➤ سيمثل المشروع جزءاً لا يتجزأ من منظومة النقل والمواصلات وبالأخص لقطاع السكك الحديدية في المنطقة حيث تعمل الدول الأعضاء مع الدول المجاورة على دراسة إمكانية الربط بالسكك الحديدية :

- ✓ سكة حديد الشمال الجنوب بالمملكة العربية السعودية مع المملكة الأردنية الهاشمية.
- ✓ سكة حديد دولة الكويت مع الحدود الشمالية للجمهورية العراقية.
- ✓ مع الجمهورية السورية ، الجمهورية اللبانية ، والجمهورية التركية ومنها يمكن الربط مع دول الاتحاد الاوروبي وشرق ووسط دول اسيا (طريق الحرير).
- ✓ مع الجمهورية اليمنية اليمنية — دراسة جدوي اقتصادية (2011م).

المسار المقترح لربط سكة حديد دول مجلس التعاون بالجمهورية اليمنية



الانجازات وخطوات تنفيذ المشروع

- قرر المجلس الأعلى في دورته (30) (ديسمبر 2009م) انتقال المشروع إلى مرحلة إعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع وإعداد دراسة إنشاء هيئة خليجية لسكة حديد دول مجلس التعاون.
- تم تشكيل لجنة مالية وفنية من الدول الأعضاء لاستكمال الدراسات التفصيلية للمشروع:
 - ✓ الاتفاق على أن تقوم الدول الأعضاء بإعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع للانهاء منها في عام (2012م) وإنشاء المشروع في الفترة 2014م-2017م.
 - ✓ الاتفاق على المواصفات الفنية للمشروع والتزام الدول الأعضاء بها خلال مراحل تنفيذ المشروع (التصميم الهندسي التفصيلي ، الانشاء ، والتشغيل والصيانة).
 - ✓ الاتفاق على الجدول الزمني لتنفيذ المشروع بشكل متكامل وتشغيله في عام 2017م.

الانجازات والخطوات التنفيذية للمشروع

● اتفقت الدول الأعضاء على أهمية إعداد دراسة إنشاء "هيئة خليجية لسكة حديد دول مجلس التعاون" (2011م) مملوكة بالكامل من حكومات دول مجلس التعاون وتناط بها المهام التالية:

✓ الإشراف على تنفيذ سكة حديد دول مجلس التعاون والتأكد من استكمالها في الوقت المحدد ووضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة للتنفيذ والتشغيل والصيانة بالتنسيق مع دول المجلس.

✓ التأكد من مطابقة المواصفات والمعايير والمقاييس وتكاملها لمشروع سكة حديد دول المجلس لخدمة الأهداف الاقتصادية والتنموية والتكاملية لدول مجلس التعاون.

التحديات والفرص

الشؤون الفنية:

- ✓ الاتفاق على المسار النهائي ونقاط الربط بين دول المجلس.
- ✓ الانتهاء من المواصفات الفنية المتكاملة والمواءمة للمشروع مع تلك للسكك الحديدية الوطنية بدول المجلس.
- ✓ الاتفاق على خطة العمل والجدول الزمني للانتهاء من المشروع وتشغيلية في عام 2017م/2018م.
- ✓ استكمال دراسة إنشاء هيئة خليجية لمشروع سكة حديد دول المجلس.

توفير البيئة المناسبة:

- ✓ تطوير المنهج والإطار العام المناسب للمؤسسات المعنية بتطوير قطاع النقل والمواصلات والبنية التحتية شاملاً مشاركة القطاع الخاص ، تطوير وتدريب المهارات والكفاءات اللازمة للمختصين من مواطني دول المجلس.
- ✓ التنسيق الفاعل بين الجهات المعنية بتطوير قطاع النقل والمواصلات بدول المجلس (SRO, SAR, Rail Union).
- ✓ وضع السياسات والتشريعات المناسبة لتطوير المشاريع المشتركة وتشغيلها بين دول المجلس بشكل اقتصادي متكامل.

التحديات والفرص

➤ توفير النظام المناسب للمشتريات:

- ✓ الاتفاق على النظام الأنسب لإنشاء وتشغيل وصيانة المشروع بين دول المجلس.
- ✓ إعداد وثائق طرح المناقصات لتشغيل وصيانة مشروع سكة الحديد — الحاجة الى استشاريين فنيين ، ماليين ، وقانونيين.
- ✓ استخدام الهندسية القياسية للتأكد من مناسبة التصاميم الهندسية للمشروع وتنفيذه بشكل متكامل ومواءم مع شبكات السكك الحديدية الوطنية.
- ✓ إعداد نظام تصنيف مشترك للشركات الاستشارية والمقاولات العاملة بدول المجلس بناءً على ما هو متوفر بدول المجلس من أنظمة وقوانين ، والخبرات المكتسبة لتك الشركات بدول المجلس.

➤ توطين صناعة النقل والمواصلات:

- ✓ تطوير برامج للتدريب والتطوير لرفع الكفاءات اللازمة للمختصين من مواطني دول المجلس.
- ✓ توفير البيئة المناسبة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بمشاريع النقل والمواصلات والبنية التحتية والصناعات المساندة لها.
- ✓ جلب الخبرات الدولية في القطاع وتوطينها بدول المجلس.

الدروس المستفادة - التوصيات

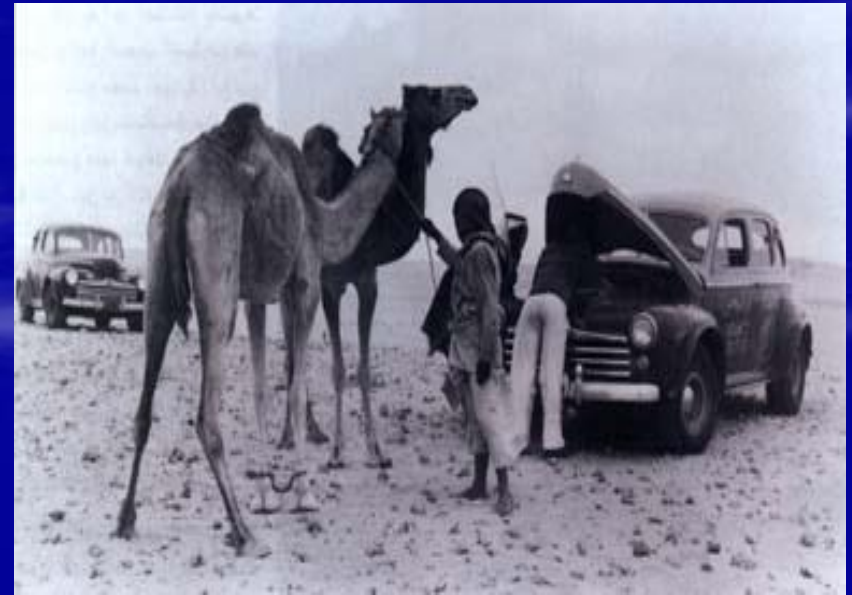
- الحاجة إلى وضع الأسس والمعايير لمواءمة عملية صنع القرارات المتعلقة بالمشاريع التكاملية المشتركة في قطاع النقل والمواصلات والبنية التحتية بدول المجلس.
- الحاجة إلى تطوير الإطار العام لنظام مشتريات للمشاريع التكاملية لقطاع النقل والمواصلات بدول المجلس بما يضمن اختيار أفضل الشركات العلمية المتخصصة والقادرة على دعم وتطوير القطاع بشكل فاعل وبالجودة المطلوبة.
- الحاجة إلى دراسة متكاملة لقطاع النقل والمواصلات بدول المجلس مع الأخذ بغين الاعتبار تكامله كمنظومة نقل ومواصلات وخدمات لوجستية بما يخدم التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

الدروس المستفادة - التوصيات

➤ تشجيع اندماج الشركات الاستشارية وقطاع المقاولات لتكوين تحالفات إقليمية أو دولية لتنفيذ مشاريع النقل والمواصلات والبنية التحتية ذات الطابع الإقليمي التكاملي لتتماشى مع متطلبات القطاع ، ولتحقيق المتطلبات الفنية والإدارية والاقتصادية والمالية المطلوبة لتنفيذ مثل هذه المشاريع الضخمة.

➤ التأكيد على الشركات العالمية الأخذ بعين الاعتبار تطوير المهارات الخليجية وأهمية الفهم الكامل للبيئة العملية بدول المجلس مع الأخذ بعين الاعتبار توطين خبراتها وتجاربها بما يتناسب مع بيئة العمل بدول المجلس.

➤ الاستفادة من آخر المستجدات في القطاع بالقيام بزيارات ميدانية للدول ذات الخبرة ، عقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة ، وتخصيص مركز تدريب دائم متخصص بشؤون القطاع بدول المجلس.



contact us: transport@gcc-sg.org

